

مؤشرات البحث العلمي الاعلامي

لعياض نصر الدين

أستاذ مكلف بالدروس

تكاد البحوث الاعلامية التي تناولت وسائل الاعلام الجزائرية أن تتفق على أن تطوير الممارسة الاعلامية في المجتمع الجزائري ورفع مردوديتها، لا يمكن أن يتحقق بدون توفير مجموعة من الشروط الضرورية يأتي في مقدمتها، النهوض بالبحث العلمي في ميدان الاعلام. وذلك لأن البحث العلمي يستطيع أن يقوم بدور الدليل الممارسة الاعلامية. فيوجهها وفق قواعد موضوعية، ويصحح مسارها، ويذلل بعض الشيء، صعوباتها، ويقيس نفوذها، ويخطط لها وفق متغيرات لا يمكن ادراكها بسهولة في وهج الممارسة وإحاحها اليومي.

ونعتقد أن هناك من التطورات الجديدة في المجتمع الجزائري ما يفرض المزيد من الاهتمام بالبحوث العلمية في مجال الاعلام والاتصال الجماهيري. سنحاول أن نوجزها فيما يلي:

- 1 - تبني التعددية السياسية التي من الممكن أن ترسي معالم المجتمع المدني والمجتمع السياسي مستقبلا. ونعتقد أن وسائل الاعلام المختلفة سيكون لها أسهاما في ذلك.
- 2 - الشروع في ادخال التعددية في الممارسة الاعلامية والتي ستفتح الأبواب لبروز اشكال جديدة من أنماط ملكية وسائل الاعلام والاتصال، وتصورات جديدة لاداء أدوار وظائف اعلامية تختلف عن التصور الأحادي الذي ساد في السابق.
- 3 - عدم انفتاح القنوات الاعلامية والاتصالية، سابقا، على الظواهر الاجتماعية والثقافية الجديدة التي يعيشها المجتمع الجزائري. وهذا ما أثر سلبا على فاعلية وسائل الاعلام والاتصال، ودفعها للانفصال عن الملتقى (الجمهور).

- 4 - تزايد تعرض المجتمع الجزائري لوسائل الاتصال الحديثة. فأشرطة الفيديو ونواده تزايدت بشكل سريع خلال السنوات القليلة الماضية. والبث التلفزيوني المباشر أصبح يمس عدة مدن كبرى ويغذي الشرائح المتوسطة في المجتمع الجزائري. حيث من

المتوقع أن يصل عدد القنوات التلفزيونية التي تملكها الجزائر الى أربعين قناة في السنوات القليلة القادمة⁽¹⁾. وستعم الهوائيات المقرة عدة شرائح اجتماعية اذا ظل القانون ملتزما الصمت ازاءها.

أعدت هذه المداخلات العربية للندوة السادسة لعلوم الاعلام والاتصال التي انعقدت برياض الفتح - الجزائر - من 22 الى 25 جوان 1989.

فالتقديرات الأولية تشير الى وجود 12.550 هوائيا مقعرا في الجزائر⁽²⁾ هذا اضافة الى تعرض المجتمع الجزائري الى محطات البث الاذاعي المتزايدة. كل هذه التأثيرات الجديدة لا تعمل على منح المواطن الجزائري أفقا جديدا لادراك واقعة بقدر ما تصقل الفئات والشرائح الاجتماعية وفق قوالب اعلامية وثقافية معينة وتزودها لمراجع حضارية على حساب مراجعها.

5 - ان اعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري يحمل أشكالا جديدة من تنظيم المؤسسات الاقتصادية وهذا ما يشرح اذكاء التفكير في أشكال تطوير روافد النشاط الاقتصادي. ونعتقد أن العلاقات العامة والاشهار سينالان حقلها من التفكير ضمن هذا الأفق. وهذا ما يطرح أعباء علمية على الباحثين وممارسي الاعلام والاتصال.

الدعوة الصادقة المطالبة بالنهوض بالبحث العلمي في مجال الاعلام والاتصال في ظل التطورات المذكورة آنفا. لا يمكن أن تكون ذات جدوي ما لم تستند الى نظرة تقييمية ناقدة لما تم انجازه في هذا المجال حتى يمكن الاستفادة من الخبرة المكتسبة وتفادي الهفوات المرتكبة. ونميل الى الاعتقاد بأن هذا التقييم يجب أن يبدأ من معهد الاعلام والاتصال قبل غيره! لماذا؟

أولاً: يعد معهد الاعلام والاتصال المؤسسة الوحيدة التي تنتج بحوثا في مجال الاعلام والاتصال بشكل منظم. حيث يقدم الطالب في نهاية مرحلة تكوينه الجامعي الأول بحثا للحصول على شهادة اللسانس. ويقدم رسالة ماجستير في مرحلة تكوينه العالي. واذا كانت هناك بعض المؤسسات غير الجامعية التي عبرت، بهذا الشكل أو ذاك، عن رغبتها في المساهمة في البحث (وزارة الاعلام والثقافة سابقا، معهد الدراسات الاستراتيجية). فإن هذه الرغبة لازالت قيد الدراسة. انها ليست أكثر من مشاريع.

ثانياً: يعد معهد علوم الاعلام والاتصال المؤسسة الجامعية الوحيدة في الجزائر التي تتكفل بتكوين اطارات جامعية في الاعلام والاتصال. ويظم اطارات جامعية،

تستطيع أن تقوم بدور لا يستهان به في مجال البحث العلمي وهذا بحكم تنوع تكوينها واهتماماتها: وأيضا بحكم التجربة في الاشراف على عامل العلمية وفي التدريس وفي الممارسة الصحفية. حيث يوجد فيهم من التحق بالمعهد بعد أن مارس مهنة الصحافة في المؤسسات الاعلامية.

سنحاول الآن، أن نقدم مجموعة من المؤشرات التي تسمح بتحديد الخطوط العريضة الضابطة والمقمية لتجربة معهد الاعلام والاتصال في مجال البحث العلمي.

«هل استطاعت البحوث التي يقدمها معهد الاعلام أن تسد الحاجة الاجتماعية والعلمية في هذا المجال؟»

أي هل استطاعت هذه البحوث أن تغطي المنظومة الاعلامية في المجتمع الجزائري بمختلف انماطها الشفهي، والمكتوب، والسمعي، والسمعي/البصري؟ وهل استطاعت أن تواكب التطورات الحاصلة داخل هذه المنظومة وخارجها؟

وهل استطاعت هذه البحوث أن تملك النظرة الشمولية للعناصر المشكلة للعملية الاتصالية (المرسل، الرسالة، القناة، المتلقي) وأن تغطي كل العناصر؟

قام معهد الاعلام والاتصال بانجاز 284 بحثا (مذكرة لسانس) خلال عشر سنوات⁽³⁾ 225 بحثا باللغة الوطنية، والبقية باللغة الفرنسية التي توقف التدريس بها في سنة 1984. وبجانب هذه البحوث. بدأ الطلبة يقدمون مذكرات تخرجهم في شكل تحقيق أو روبرتاج صحفي (مكتوب أو اذاعي، أو تلفزيوني) منذ 1986، وقد تجنبنا تقييم هذا النوع من المذكرات في هذه الدراسة⁽⁴⁾.

لو حاولنا أن نوزع البحوث وفق المواد الاساسية التي تشكل قاعدة تكوين الطالب. وفق الروافد المعرفة «لعلم الاعلام والاتصال الجماهيري» فإننا نجد أن أكبر نسبة من هذه البحوث تدخل في خانة «سوسيولوجية الاعلام» حوالي 50,35% من مجمل البحوث المقدمة. ويمكن تفسير هذا الارتفاع في النسبة الى مفهوم سوسيولوجية الاعلام الذي هو في اعتقادنا مفهوم واسع يغطي واقعا شاسعا تدخل فيه العناصر المشكلة للعملية والعوامل المؤثرة على حركتها. وتأثير المجتمع على هذه العناصر. وسنحاول في مستوى تحليلي آخر أن نحدد محتوى البحوث التي تدخل في هذه الخانة.

ما يلفت الانتباه أكثر هو ذاك الارتفاع في نسبة البحوث التي تعالج الجانب السياسي في الاعلام والاتصال. حيث بلغت 23,59% من مجمل البحوث. ويجب أن

نوضح في البداية أن المقصود من «الجانب السياسي» لا يعني البحوث التي عالجت السياسة الاعلامية لهذه الوسيلة أو تلك. أو لهذه الدولة أو تلك. بقدر ما تعالج مواضيع سياسية معينة من خلال وسيلة اعلامية⁽⁵⁾.

وارتفاع عدد هذه البحوث لا يعود أصلا للأحداث الدولية المهمة ولا للقضايا الوطنية الشائكة بقدرها ما تعود الى تأثير تكوين الطالب على اختيار موضوع بحثه. وذلك لأننا نجد أغلبية هذه البحوث قد تم انجازها خلال فترة اندماج مدرسة الصحافة بمعهد العلوم السياسية والاعلامية التابع لجامعة الجزائر. فالطالب، كان لا يدرس في هذا المعهد أية مادة اعلامية في السنة الأولى. ولا يدرس في السنة الثانية سوى 7,15% من المواد الاعلامية من مجمل المواد الدراسة. ولا تتعدى هذه النسبة في السنة الثالثة 46,85% وفي السنة الرابعة 42,85% فقط.

هذه الحقيقة قد جعلت طالب الاعلام لا يطرح أي موضوع اعلامي في بحثه الا بالولوج اليه من الزاوية السياسية الضيقة.

أن مثل هذه الرؤية للبحث الاعلامي، جعلته لا يركز على القضايا الاعلامية التي تعد هامة جدا على صعيد الممارسة والنظرية الاعلامية. فالأنواع الصحفية التي تعكس الواقع المتغير في وسائل الاعلام وتجسد وظائف المؤسسات الاعلامية لم تنل حقا من الاهتمام. حيث أن تحسين خدمات المؤسسات الاعلامية يمر من خلال تحسين الكتابة الصحفية. وان ربط الجمهور بوسائل اعلامية بشكل فعلي وفعال لا يتسنى الا من خلال تأصيل أنواع صحفية واخضاعها لخصوصيتها الاجتماعية والثقافية ورغم أن تكنولوجيا الاتصال والاعلام أصبحت تشكل هاجسا علميا في عدة دول بغض النظر على الأنظمة الاجتماعية. نظرا للوعود والمخاطر التي تحملها، والتي لا تعمل، دائما، على التقارب بين الشعوب وتوحيد الثقافة والمعرفة فقط، ورغم الاقرار بهذه الحقيقة على الصعيد الرسمي أو المهني. فإنها لم تنل الاهتمام اللازم في مجال البحث العلمي. حيث بلغت نسبة البحوث حولها 1,06% من مجمل البحوث. ولو وزعنا هذه البحوث على العناصر المشكلة للعملية الاعلامية. فإننا نجد أن المرسل «رجل الاعلام» الذي له الدور البارز في انتاج الاعلام والثقافة فلم يحصل الا على أربعة بحوث فقط. وبالمقابل نجد أن الوسيلة الاعلامية قد نالت 177 بحثا.

لكن تنوع وسائل التواصل الاعلامي في الجزائر لم يرافقه تنوع في البحوث حيث

تم التركيز في بحوث الاعلام على النمط المكتوب. خاصة على الصحافة المكتوبة التي أخذت نسبة 61,18% من مجمل البحوث التي تناولت الرسالة الاعلامية، ولا يمكن أن نفهم سر جنوح هذه البحوث الى الصحافة المكتوبة بدون أن نأخذ بعين الاعتبار السهولة النوعية التي يجدها الطالب الباحث في الصحف. فوثائقها مصانة وموجودة ويمكن الرجوع إليها والاستفادة منها بيسر نسبي.

لكن هذه الحقيقة لا تعبر على أن الصحافة المكتوبة هي أهم وسيلة تواصل في مجتمعنا. فرغم أنها أعرق وسيلة اتصال في الجزائر وفي العالم فإنها لم تصل الى مرحلة التعميم الذي يس كل أفراد المجتمع الجزائري اذا قورنت بالاذاعة أو التلفزيون على سبيل المثال. على الرغم من أن الجزائر قد وصلت الى اصدار ستة يوميات و51 دورية، قبل أحداث أكتوبر 1988. الا أن البحث الاعلامي في الصحافة المكتوبة قد انصب بشكل ملحوظ على وسيلة اعلامية مكتوبة واحدة وهي جريدة «الشعب»! حيث أخذت هذه الجريدة نسبة 24,62% من مجمل البحوث التي عالجت الصحافة المكتوبة. وهكذا تم اغفال الصحف التي كان من المفروض أن تعالج مثل الصحف المسائية التي تعد تجربة جديدة في المجتمع الجزائري المستقل⁽⁶⁾. والدوريات التي لم تستقر على تثبيت اختصاصها بعد سنوات من الوجود.

يعد الجمهور الحلقة الأضعف في البحوث التي ينجزها معهد الاعلام والاتصال. حيث لم يجز حوله الا 24 بحثا فقط. ولو حاولنا أن ننزع طابع التعميم عن «الجمهور» لتحديد أكثر. فإننا نجد أن التركيز كان واضحا على شريحة معينة من جمهور وسائل الاعلام. أو لنقل على جمهور خاص وهو الطلبة (انجزت نصف البحوث الخاصة بالجمهور على الطلبة). نعتقد أن اختيار الطلبة ودراساتهم كجمهور وسائل الاعلام لا يخضع لاعتبارات علمية أو مجتمعية بقدر ما يخضع للسهولة التي يلقاها الطالب في تعامله معهم. السهولة نفسها التي تدفعه لاختيار طلبة جامعة الجزائر بدرجة أساسية أن المفارقة التي تفرض نفسها وتدعو الى التفكير تتمثل في أن الاهتمام بالصحافة المكتوبة (60,04% من مجموع البحوث) لم يقابله اهتمام مماثل بالقراءة ففي أنماط التلقي الاعلامي لدى الجمهور نجد أن معظم البحوث توجهت نحو أشكال الاستماع. حيث بلغت نسبتها 40% من مجمل البحوث التي تناولت الجمهور.

رغم أن الملاحظة العلمية تؤكد أن الجمهور المستمع يتعدى شريحة الشباب المتعلم أو

المثقف (خاصة الطلبة) ويتركز في المناطق الريفية ليس فئات اجتماعية أوسع. أن التوجه نحو المركزية في الاعلام والذي تبنته الجزائر منذ الاستقلال والتجسد في اصدار جريدتين جهويتين «الجمهورية بوهران والنصر بقسنطينة». وانشاء محطات اذاعية وتلفزيونية في كل من «وهران» قسنطينة» و«بشار» و«ورقلة». اضافة الى تغطية كل التراب الوطني بشبكة من مراسلي وكالة الأنباء الجزائري. والتي تقدم حوالي 70% من شريط هذه الوكالة⁽⁷⁾ هذا التوجه لم يستطع أن يقضي على الضعف الملحوظ في الانتاج والتوزيع العادل للمادة الاعلامية والثقافية في مختلف مناطق التراب الوطني.

هذه الحقيقة التي تعكس احدى تقائص الاعلام قد غفلتها بحوث الاعلام من جراء عدم اهتمامها بالاعلام الجهوي. فالمجموعة القليلة من البحوث التي عالجت الصحف الجهوية، فقد تناولتها من خلال قضية مركزية (وطنية)⁽⁸⁾. أدوات التحليل العلمي في هذه البحوث.

رغم وجود مجموعة من البحوث التي اتخذت المنهج التاريخي في تحليلها لوسائل الاعلام الجزائرية (20 بحثا) والتي ارتكزت على الرؤية «الكلاسيكية» لهذا المنهج وحصرته في السرد الكرونولوجي للأحداث. فإنه يمكن أن نضع معظم البحوث في خانة المنهج الوصفي وذلك لاعتماده على تقنية تحليل المضمون أو على مسح جمهور الوسيلة الاعلامية. حيث أن 36,37% من البحوث المنجزة اعتمدت على تحليل المضمون (تحليل معنوي الجرائد أساسا) وحوالي 8,09% منها استخدمت لمسح الجمهور.

رغم أن البحوث الوصفية لا تحض بالتقدير الكبير لدى البعض. نتيجة بعض الأحكام التي التصقت بها: امثاليتها، وسطحيتها، واعتبارها شكلا فجا للمنهج الوصفي في العلوم الاجتماعية. الا أن مثل هذه البحوث تملك قيمة كبرى في مجتمعا الذي تعرف فيه وسائل الاعلام ديناميكية خاصة مما يخلق الحاجة لمواكبتها وتسجيل تطورها. والبحوث الوصفية قادرة على القيام بهذا الدور لتغطي احدى التقائص البارزة في مجتمعا (توثيق المعلومات والمعطيات والأرقام والبيانات عن وسائل الاعلام وعن المادة الاعلامية عن الجمهور) كما أن مجتمعا الذي يملك عددا معتبرا من وسائل الاعلام، ومرشحا للتزايد، ويتوجه لحوالي 25 مليون نسمة. والذي يطمح لتكوين 3000 صحافي من عام 2000⁽⁹⁾. يعد مجتمعا كبيرا في مجال البحث العلمي الاعلامي.

وما تم انجازه من بحوث لا يفند هذا الرأي، بل يؤكد أن هذه الأرض البكر بحاجة الى المزيد من البحوث الوصفية التي تقدم الظواهر الاعلامية والقضايا التي يطرحها الاعلام. وتفرش للبحوث القادمة الأكثر عمقا والأكثر تنظيرا.

الخلاصة

هل يمكن أن نقول أن ماسبق قوله هو نقائص تحسب على معهد الاعلام والاتصال؟ بدون تبرئة المعهد من بعض النقائص، نعتقد أن الجواب على هذا السؤال لم يكن (وقته بعد). وإذا كانت هناك ضرورة لتقديم عناصر تساعد على التفكير المستقبلي في هذا السؤال. فيجب أن ندرك ما يلي:

- ان تقائص البحث الاعلامي في مجال الاعلام، هي جزء من تقائص البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. والذي مازال أمامه الكثير حتى يشق طريقه ويفرض مشروعيته ويحدد مكانته،

- ان البحوث الاعلامية شديدة الارتباط بالحاجات المجتمعية التي تعبر عنها عدة مؤسسات اجتماعية وسياسية واعلامية. والمؤسسات المعنية لا تفصح عن حاجتها نتيجة انعدام الأطر الملائمة لذلك أو نتيجة تجاهلها لأهمية البحث.

- البحوث التي تم انجازها تظهر وكأنها تمت في سرية تامة. فلم تطلع عليها المؤسسات المعنية؛ ولم تصل الى الممارسين في حقل الاعلام. وهذا ما يكشف في حد ذاته عن الهوة الفاصلة بين المعهد والمؤسسات الصحفية. وبين المعهد والمحيط.

هذه الاعتبارات تدلنا في بحثنا عن الاقتراحات العلمية والفعالة التي يمكن أن تعزز دور معهد الاعلام في مجال البحث العلمي.

1 - ان اختيار مواضع البحث العلمي في المعهد ليست نابعة من تصور المعهد للبحث العلمي الاعلامي. بل هو ثمرة عفوية الطالب أو حدسه الذي لا يعدل ولا يوجه ولا ينصح. ففي الوقت الذي بدأ الحديث فيه عن اشكال قانونية جديدة في ملكية، الصحف وعن: الراديو المحلي، والتلفزيون المحلي، نجد الطلبة منصرفين لاختيار نفس المواضيع القديمة والمجتررة. لذا، تقتضي الضرورة أن ينتعش البحث العلمي انطلاقا من برنامج عمل شامل ومفصل في هذا الخصوص. ومن الأفضل أن تشارك المؤسسات الثقافية والاعلامية في بلورته. وهذا انطلاقا من الاجابة على سؤالين: ما هي

الأولويات في مجال البحث العلمي؟ ما هي أهداف هذا البحث؟ وهكذا ضمن شيئين أساسيين.

أ) المشاركة في تلبية الحاجة المجتمعية للبحث الاعلامي. وبالتالي المساهمة في حل المشكلات الاعلامية التي تواجه البلاد. وتزويد الممارسين ببعض الحقائق العلمية التي تزيد في فاعلية نشاطهم.

ب) احداث تراكم معرفي في المعهد: يجعل البحوث الاعلامية مواكبة للنشاط العلمي في العالم.

2 - التفكير في احسن السبل لتعميم الاستفادة من بحوث المعهد في المجال المهني وفي كيفية اشراك اساتذة المعهد في الحياة المهنية. واعتقد أن فكرة اشراك الأساتذة في الهيئات الاستشارية للمؤسسات الاعلامية يمكن أن تكون البداية الصحيحة. وهكذا يصبح الأساتذة المشرفون على البحوث قريبين أكثر من انشغالات واهتمامات الممارسين وعلى احتكاك دائم بالميدان.

3 - نعتقد أن هناك ضرورة في اعادة النظر في التكوين العالي (التكوين في الماجستير على وجه التحديد) حتى لا يقتصر على تكوين أساتذة التعليم الجامعي فقط. بل يجب أن يتوجه قسم منهم الى البحث العلمي. وهذا لا يتحقق بدون تكوين «ورشات» للبحث الاعلامي داخل المعهد وخارجه. وهذه الورشات ستكون المحرك الاساسي لكل مهام البحث العلمي الاعلامي. وتطوير البحث لا يتم بدون رفع مستوى التكوين ومن شروط التكوين الجيد هو توفير الامكانيات. ولا أتوقف عند طبيعة هذه الامكانيات ولا عن حجمها. بل أشير فقط ضرورة تزويد المعهد بمركز الوثائق المختصة والتي تكون بدون شك عوناً لكل الباحثين.

1 - أ - توزيع البحوث حسب مواد التدريس الاعلامي والروافد العلمية لعلم الاعلام

المواد (☆)	بالعربية	بالفرنسية	المجموع	النسبة
سوسيولوجية الاعلام	122	21	143	%50,35
فنيات التحرير الصحفي	21	5	62	%09,15
قانون الاعلام	2	4	6	%02,11
تاريخ وسائل الاعلام	20	5	25	%08,80
تكنولوجيا الاعلام والاتصال	2	1	3	%01,16
اقتصاديات الاعلام	1	1	2	%00,70
الجانب السياسي للاعلام	50	17	67	%23,59
سيمولوجية الاعلام	7	4	11	% 3,38
التوثيق الصحفي	0	1	1	%00,35
المجموع	225	59	284	%100

(☆) يلاحظ القارئ أن الحانة الخاصة بالاشهار غير موجودة. والسبب يعود الى أن البحوث حول الاشهار قليلة جداً، بعضها عالج الاشهار من الناحية المالية في تمويل المؤسسة الاعلامية (الصحف على وجه التحديد) فادجنناه مع اقتصاديات الاعلام. والبعض القليل تناول الرسالة الاشهارية بالتحليل، (الملصق السياحي مثلاً) فادجنناه في حانة سيمولوجية الاعلام. وأرجو الا تكن مخطئين في ذلك.

2 - ب - البحوث التي اجريت حول الجمهور.

نوعية الجمهور	بالعربية	بالفرنسية	المجموع
جمهور عام	07	0	7
عمال	1	0	1
طلبة	12	0	12
نساء	2	0	2
أطفال	1	1	2
المجموع	23	1	24

3 - توزيع البحوث حسب الوسيلة

الوسيلة	بالعربية	بالفرنسية	المجموع	ن. المئوية
التلفزة	15	03	18	8,07%
الاذاعة	18	0	18	8,07%
الاذاعة والتلفزة	2	3	5	2,24%
صحافة مكتوبة	103	31	134	60,04%
الكتاب	5	1	6	2,69%
المسرح	5	6	11	4,93%
السينما	24	2	26	11,69%
تكنولوجيات جديدة للاتصال (☆)	5	0	5	2,24%
المجموع	177	46	223	100%

(☆) يقصد بها البث التلفزيوني المباشر، أشرطة الفيديو، فيديو، تليداتيك، تليداتيك ألياف بصرية

الموامش

- (1) حسب صحيفة آفاق Horizon المسائية الصادرة في 11 ماي 1989. التي ترى أنه يمكن الحصول، في السنوات القادمة على القنوات التالية: (3 قنوات من خلال القمر الصناعي Télécop) يبدو أن كلمة الصمت ليست دقيقة ويمكن تعريضها بكلمة السامح.
- (2) حسب تقديرات صحيفة «الجزائر الأحداث» الصادرة في 1989/6/4-5/28 نقلا عن أجهزة الجمارك الجزائرية. وهي تعتبر أن هذا العدد بعيد عن الواقع. ويمكن أن نشير في هذا الصدد، أنه مهما كان العدد فإن يفقد أهميته ما لم ينظر إليه من زاوية الاستفادة الجماعية. فالهوائيات الفردية - قليلة جدا، اذا قورنت بتلك التي نصبت فوق العمارات الكبيرة.
- (3) لم ندرس البحوث المقدمة خلال دورة جوان 1989 والتي جاءت بعدها.
- (4) بلغ عدد الروبورتاجات والتحقيقات الصحفية 51، منها روبرتاجيين باللغة الفرنسية - كما تم ابعاد رسائل الماجستير التي لم يزد عددها عن 07 فقط.
- (5) يمكن أن تذكر على سبيل المثال:
- عبد القادر سي العربي: القضية الناميبية في جريدة الشعب - مذكرة لسانس جوان 1978.
- عبد المؤمن دكار: الأزمة الأمريكية - الإيرانية في جريدة الشعب: مذكرة لسانس 1981.
- (6) يوجد بحث واحد حول الصحف المسائية التي تعد ظاهرة جديدة في الجزائر المستقبلية اذا استثنيا التجربة القصيرة لجريدة Alger le soir
- (7) Révolution Africaine N° 1320 du 20 juin 1989.
- (8) تذكر على سبيل المثال: فارس عبد القادر: قرارات 24 فبراير 1971 في جريدة الجمهورية مذكرة لسانس - سبتمبر 1983.
- (9) مشروع برنامج معهد علوم الاعلام والاتصال للسنة الجامعية 1985-1986 - مطبوعة على استانسيل.

المراجع:

- قائمة المذكرات والرسائل المناقشة في اطار الاعلام والاتصال. وثيقة مطبوعة على الاستانسيل.
- نزار عيون السود وليلى العقاد: علم الاجتماعي الاعلامي ومناهج البحث الاعلامي - المطبعة الجديدة - دمشق 1986.